

CDIP/17/INF/3

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 2 مارس 2016

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة السابعة عشرة

جنيف، من 11 إلى 15 أبريل 2016

ملخص عن نماذج عقود الملكية الفكرية للجامعات ومؤسسات البحث الممولة من القطاع العام

من إعداد توماس ل. بورويتز، المؤلف الرئيسي، ورئيس مجلس إدارة فال أي بي إي يو (IP e.U «val»)، والمدير السابق لمكتب استغلال التكنولوجيا، جامعة غراتس للتكنولوجيا، فيينا، النمسا، ودافيد جيروليتش، مركز تكنولوجيا المسطحات الإلكترونية كيميائية (CEST) باحث، فينر نويشتات، النمسا، وبيتر ج هايمرل، جامعة فيينا للتكنولوجيا، الرئيس السابق لمكتب نقل التكنولوجيا، فيينا، النمسا.

1. تتضمن هذه الوثيقة ملخصاً عن نماذج عقود الملكية الفكرية للجامعات ومؤسسات البحث الممولة من القطاع العام، وأعدت الدراسة في سياق مشروع بنية دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا للمؤسسات الوطنية (الوثيقة CDIP/3/INF/2). وأعدت هذه الوثيقة توماس ل. بورويتز، المؤلف الرئيسي، ورئيس مجلس إدارة فال أي بي إي يو (IP e.U «val»)، والمدير السابق لمكتب استغلال التكنولوجيا، جامعة غراتس للتكنولوجيا، فيينا، النمسا، ودافيد جيروليتش، مركز تكنولوجيا المسطحات الإلكترونية كيميائية (CEST) باحث، فينر نويشتات، النمسا، وبيتر ج هايمرل، جامعة فيينا للتكنولوجيا، الرئيس السابق لمكتب نقل التكنولوجيا، فيينا، النمسا.¹

2. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

¹ تعبر الآراء الواردة في هذه الوثيقة عن آراء المؤلفين، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أمانة الويبو أو الدول الأعضاء في الويبو.

تعاون منظمات البحث الممولة من القطاع العام مع الشركات

موجز

نقل التكنولوجيا على نحو فعال وناجح من خلال البحث والتطوير التعاوني بين الجامعات أو المنظمات الأخرى التي يمولها القطاع العام والشركات مجزٍ وضروري، ولكنه لا يخلو من تحديات. فكثيراً ما يعوق اختلاف الثقافات والمهات، وتضارب المصالح، والمتطلبات القانونية و اختلاف المنظور حول قيمة الملكية الفكرية، التفاوض على شروط التعاون. وتؤدي المدونات الطوعية للممارسات والمبادئ الإرشادية بشأن ملكية حقوق الملكية الفكرية والاستغلال فوق الوطني والوطني، دوراً هاماً في مواجهة التحديات سالفة الذكر من خلال توفير أرضية مشتركة لأصحاب المصلحة في مجال البحث والتطوير التعاوني. فضلاً عن ذلك، تقدم معظم المدونات المنشورة توصيات لمواكبة التدابير ومنها إذكاء الوعي والتعليم والتدريب، وتقاسم أفضل الممارسات، ووضع السياسات، والإجراءات، والاتفاقات النموذجية، والخدمات بشأن حقوق الملكية الفكرية والإدارة التعاونية في منظمات البحث التي يمولها القطاع العام.

وتدعم المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي تلك التوصيات². ووفرت المفوضية دليل القرارات التعاونية العابرة للحدود التابع لمجموعة كريست (CREST)³ لمساعدة الشركات والمنظمات المذكورة على تدبر أفضل الطرق لتنظيم الأمور في اتفاقهم التعاوني. فأولاً تُحدد القضايا الأساسية وأهميتها النسبية في العقد من خلال طائفة من الأسئلة التفاعلية. وثانياً تُحدد الجوانب العابرة للحدود، وهنا، توضح مجموعة كريست أن إبرام الاتفاقات النموذجية باستخدام استمارة أوروبية قد يتعذر، لأن الاتفاقات قد تزداد تعقيداً فلا تجدي في الاستخدام العملي. وعوضاً عن ذلك، يوصى بتوفير الاتفاقات النموذجية هذه على المستوى الوطني.

ولا يوصى باستخدام العقود المعيارية المبسطة إلا في الاستعمال عبر الوطني واسع النطاق. وأعدت منظمات منها جمعية مديري التكنولوجيا في الجامعات (AUTM)⁴ وصياغة اتفاق اتحاد الشركات المبسط (DESCA)⁵ اتفاقات لنقل المواد. ولكن ينبغي أن تغطي معظم عقود التعاون هذه، جوانب تتحول فيها الاختلافات الوطنية الدقيقة إلى تحديات. وحتى إن تشابهت النظم القانونية، كما هو الحال في ألمانيا والنمسا، الاختلافات "الدقيقة" جسيمة. فمثلاً في ألمانيا، للمخترع الحق في الحصول على مكافأة يرتبط بما جنته منظمة البحث التي يمولها القطاع العام من هذا الاختراع. وتندرج الآلية القائمة لحساب الأجر في القانون الألماني لاختراعات الموظفين والمبادئ الإرشادية المصاحبة لها. أما في النمسا، لا بد أن يتناسب أجر المخترع مع قيمة الاختراع، بغض النظر عن فعالية الموظف في تحقيق النتائج التجارية. وفي ألمانيا، يتمتع العلماء في الجامعات بما يطلق عليه حق النشر السلبي، وعليه، يسمح لهم بالنشر بدلاً من الكشف عن الاختراع لحماية براءة قبل النشر. ولهم كذلك الحق في إيداع طبات البراءات باسمهم في دول لا يودع فيها رتب العمل. هذه الاختلافات في الأنظمة القانونية تقتضي مراعاة لوائح كل نظام قانوني لإبرام العقود.

ولتلبية هذه الاحتياجات، أعدت اتفاقات نموذجية للبحث والتطوير التعاوني بين الجامعات أو منظمات البحث التي يمولها القطاع العام والشركات، وتتضمن غالباً اتفاقات نموذجية للأبحاث المكلف بها من خلال منصات على الصعيد الوطني أو عبر مبادرات فردية. وتسعى هذه المبادرات عامة إلى تيسير التفاوض على الشروط حتى يتسنى للشركاء إقامة علاقات

² حوار بين الجامعات في مجال الأعمال: شراكة جديدة لتحديث جامعات أوروبا، 20 مايو 2010، ستراسبورغ، الوثيقة P7_TA-PROV(2010)0187، www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+TA+P7-TA-2010-0187+0+DOC+XML+V0//EN#def_1_5

³ ec.europa.eu/invest-in-research/policy/crest_cross_en.htm

⁴ www.autm.net، فضاء الأعضاء مقصور على الأعضاء، ولكن العضوية مفتوحة أمام جميع المهتمين في العالم

⁵ www.desca-fp7.eu/fileadmin/content/Documents/Model_for_Material_Transfer_Agreement_2008_09_18.doc

تضمن نقل التكنولوجيا على نحو فعال وناجع. وبما أن هذه المبادرات تُبرم على أساس وطني، تأخذ صيغة العقود بطبيعة الأنظمة القانونية الوطنية المعنية.

وتعرض الدراسة اتفاقات نموذجية من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والمملكة المتحدة وألمانيا والنمسا وفرنسا والداينمرك والسويد وإيطاليا. وتركز الدراسة على العقود النموذجية المختارة، وتحلل تحليلاً منهجياً مختلف جوانب العلاقة بين الشركات الهادفة للربح، ومنظمات البحث التي يمولها القطاع العام الموجهة نحو المعارف. ويمكن مقارنة أكثر من 500 صفحة من العقود النموذجية في مصفوفة فتتجلى فيها أوجه التشابه والتباين حسب المقاربات المحددة. وتلك المبادرات مهمة، لا في الاستخدام الوطني فحسب، بل في تعزيز التعاون العابر للحدود أيضاً.

وانطلاقاً من هذا التحليل، تقدم مجموعة من الاستنتاجات لتيسر وضع مبادرات مقبلة ولتسهيل المفاوضات التعاونية للمنفعة المشتركة. وختاماً يوصى أصحاب المصلحة باتباع عملية تتكون من سبع خطوات لتعظيم الآثار الإيجابية للأنشطة التي تدور حول هذه المبادرات.

[نهاية الوثيقة]